السمات الأساسية للانتقال البينى للأفراد ورؤوس الأموال بين بلدان المغرب العربى

عبدالفتاح العموص(*)
عبدالقادر شعبان(**)

Abstract

Les Caractéristiques fondamentales de la Circulation des personnes et des Capitaux entre les Pays du Maghreb Arabe

Si les échanges de biens et de capitaux inter-maghrebins sur les plans officiels paraissent insuffisants puisque ne dépassant guére les 4% du commerce extérieur et des échanges financiers des pays Maghrébins malgré les multiples accords bilatéraux ; il n'en demeure pas moins vrai que les échanges économiques informels de produits, de capitaux et de personnes accusent surtout à partir de la fin des années quatre vingt, des résultats appréciables et importants qui dépassent tous les pronostics.

Les différentes enquètes menées dans les zones frontalières des cinq pays du Maghreb Arabe ont dégagés l'ampleur du phénomène et sa perplexite. Ce qui nous permet de retracer le sens, l'intensité, la continuité des flux de produits, de capitaux et de personnes ; et posent de ce fait plusieurs interrogations quant à l'avenir et le devenir de ces interrelations informelles.

Tout milite en faveur de l'organisation de ces flux bilatéraux et de la rationalisation de leurs canaux de circulation, de distribution nécessaires à la complémentarité des économies maghrébines. Les autorités maghrébines compétentes sont ainsi invitées à se pencher serieusement aux problèmes posés par ces phénomènes.

(*) أستاذ محاضر بجامعة صفاقس (تونس).
(**) أستاذ مساعد بجامعة صفاقس (تونس).

مقدمـــة:

ترجع ظاهرة الهجرة العربية عمومًا والهجرة المغاربية على وجه الخصوص نحو البلدان الخارجية إلى عديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالظروف الاقتصادية كندرة الموارد، وما يتعرض إليه الفرد من بطالة وفقر، وفقدان القدرة على إشباع حاجاته الحيوية، تدفعه فى كثير من الأحيان إلى مغادرة موطنه الأصلى إلى موطن آخر غريب عنه. كما أن المتغيرات السياسية والاجتماعية وما يلاقيه الفرد من غياب الحرية الحقيقية ومن اضطهاد، قد يكون أحيانًا بفعل قوة خارجية أو داخلية من التى تحدث زمن الاستعمار أو أثناء الحروب الأهلية والعالمية، ترغم هذا الفرد على هجرة بلده بحثًا عن مكان آخر يمكنه من وجود حد أدنى من الأمان والطمأنينة والاستقرار.

وتتعدد الأسباب وتتنوع بتكاثر المهاجرين، لكنها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين: الأولى طاردة والثانية جاذبة. ويكون اتجاه تحرك السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة. ويدل التحليل النفسى الاجتماعى لهذا التحرك على وجود بعض العوامل فى البيئة الأولى التى تحدث فى نفس المهاجر شعورًا داخليًا ينفره من بيئته الأصلية، ويدفعه هكذا للبحث عن بلد جديد يتوقع أن تكون فيه الحياة أفضل من الظروف التى يعيش فى ظلها.

ويعتمد ذلك على تقييم المهاجر أثناء الفترة الزمنية التى يقوم فيها باتخاذ القرار الانتقالى، إلا أن سيرورة التحرك والهجرة لاتكتمل إلا باستعداد البيئة الأخرى لاستقبال الوافدين. مما يتطلب سياسة اقتصادية محددة واضحة الأهداف ومرسومة الوسائل ترتكز عليها البلدان المضيفة سواء أكانت متقدمة أو نامية، غنية أو ميسورة، صاحبة المجتمع الجاذب لتوطين واستقبال مهاجرى المجتمع الطارد المتخلف أو الفقير.

بعبارة أخرى، سواء اعتبرنا الهجرة موضوعًا رئيسيًا أو ثانويًا فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، فإنها تبقى دائمًا فى نظرنا ظاهرة انسانية وعالمية ضرورية. فالبلدان الأوربية هى التى اجتذبت فى الماضى البعيد والقريب، عمال البلدان

المغاربية (الجزائر والمغرب وتونس) لعدة أسباب سياسية واقتصادية نذكر منها الحروب العالمية فى القرن العشرين، وحاجاتها الاقتصادية لليد العاملة لبناء مقومات اقتصاداتها التى أتت عليها حروبها الاقليمية ومتطلباتها فيما بعد من ضرورات النمو.

فإشكالية الهجرة المغاربية تطرح اليوم فى بلدان أوربا الموحدة أحقية تواجد هؤلاء المهاجرين، وتستحضر سلسلة من الارتباطات ومجموعة من المحاور المتضمنة لبعض الحالات المستعصية كاختلال التوازن الاجتماعى، ووحدة المجتمع، والفشل المدرسى، ومظاهر العنصرية والتطرف والبطالة، والركود والانتعاشة الاقتصادية فى عالم متسم بظاهرة الإجمالية الاقتصادية والشمولية التحررية والاندماج الاجتماعى والترابط التكتلى السياسى. فالهجرة المغاربية كانعكاس للعلاقة الاستعمارية، تحتل مكانة هامة فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المغاربية الأوربية حيث يعيش فى أوربا الموحدة أكثر من أربعة ملايين مغاربى يمثلون حوالى ١٥٪ من إجمالى المتساكنين الأجانب وغير الأوربيين الذين يمثلون بدورهم أكثر من ٢٥٪ من المتساكنين الأوربيين.

من جهة أخرى، تفرض إشكالية الهجرة المغاربية اليوم نفسها وذلك بقدر ما تثير نوعين متناقضين من التحاليل الخاصة بمكانتها فى الاقتصادات الأوربية، إذ تعتبر التحاليل الأولى أن هذه الهجرة تشكل جزءًا من القضية السكانية فى أوروبا الموحدة، وأن مواصفاتها الاقتصادية والاجتماعية ناتجة عن ظواهر الهجرة سابقًا والتى ما زالت متواصلة إلى اليوم بشكل أقل. فالأمر يتعلق إذًا بظاهرة مشتقة من الهجرة الماضية أكثر مما يهم مسارًا مستمرًا، وهكذا تتميز الهجرة المغاربية والحالة هذه بالاستقرار والإقامة النهائية وتلعب دورًا هامًا فى المنظومة السكانية الأوربية، وتعتبر إحدى مقومات المجتمع الذى تعيش فيه الآن وتستدعى من البلدان الأوربية الموحدة مجانسة أوضاعها القانونية وإدماجها فى المجتمعات المعنية بغض النظر عن خصوصياتها التاريخية وتنوع تقاليد نزوحها.

أما التحاليل الثانية، فتؤكد بأن الشكل الحالى للهجرة يختلف عن الأشكال القديمة للهجرة. فالاقتصاد الذى يبدأ مرحلة من التطور من خلال تغييرات فى الهياكل

الإنتاجية، يتطلب قوى عمالية جديدة، ينحصر دورها على أنشطة قطاعية اقتصادية لاتفترض درجة عالية من المهارة، ولا مستوى مرتفعًا من التكوين المسبق. فالهجرة المغاربية قد تغير هدفها وطبيعتها بالمقارنة مع الفترات السابقة انطلاقًا من هذه التحاليل، حيث لم يعد المهاجرون يعوضون العمال الأوربيين الأصليين أو يعززون صفوفهم نتيجة للعجز السكانى الجهوى، بقدر ما يعتبرون كعمال وقتيين فى الصف الأخير من سلم الشغل فى انتظار رجوعهم إلى بلدانهم الأصلية. فهم فى حالة عبور وقتى.

ومهما تكن من أهداف ومرامى التحاليل المتباينة حول أوضاع المهاجرين المغاربية فى البلدان الأوربية الموحدة، فإن للهجرة مكانة هامة ودورًا مميزًا فى دفع سيرورة النمو الاقتصادى فى البلدان المضيفة وربطها اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بالبلدان مغاربية المصدر، حيث يساهم المهاجرون على اختلاف مستوياتهم فى بناء مجال علائقى جديد، فى تكريس الإجمالية الاقتصادية العالمية والشمولية التحريرية الدولية، وذلك بالرغم من السياسات الانتقائية والاستثنائية الأوربية المحددة لنسق تنامى الهجرة التى تتطلب منا الدراسة والتحليل العميق لهذه الظاهرة الإنسانية العالمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تنخرط فى إحدى أسس نظرية المنافسة التامة والخالصة التقليدية والمتجددة ألا وهى تيسير حركة رؤوس الأموال والأشخاص داخل وبين البلدان.

بعبارة أدق، لاتنحصر إشكالية الهجرة المغاربية على تدفقات الأشخاص وانحسارهم على المجال المغاربى الأوربى فقط، بل تهتم أيضًا بالعلاقات البينية العربية والمغاربية، علمًا بأن الوطن العربى قد شهد تحولات هامة اتسمت بكثافة تدفق الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات منذ انبعاث جامعة الدول العربية ومؤسساتها المختصة وظهور بعض التنظيمات الجهوية كمجلس التعاون العربى الخليجى واتحاد المغرب العربى على سبيل المثال لا الحصر. مما أدى إلى بروز حركة مستمرة رسمية لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد من مناطق عربية إلى أخرى.

فما هى طبيعة هذا التحرك البينى للأشخاص واليد العاملة والأموال؟ وماهى

مراميها الحالية واتجاهاتها المستقبلية؟ وماهو مضمونها خاصة فى المنطقة المغاربية أى بين بلدان اتحاد المغرب العربى؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تفرض تحليل مقومات هذه الهجرة الإقليمية أو التحرك البينى للأشخاص ورأس المال فى أبعادها الدولية والجهوية اعتماداً على أسسها الاقتصادية النظرية ومعطياتها العملية.

١- المقاربات النظرية للتحرك البينى للأشخاص وأبعاده المختلفة:

لقد أدت التغييرات الجذرية التى شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية خلال العشريات المنصرمة على إثر الحروب الاقليمية والانتفاضات الأهلية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية شملت جل البلدان المتقدمة والنامية.

لكنها اتسمت بأحادية الاتجاه عموماً من البلدان الفقيرة والأقل نمواً نسبياً إلى البلدان الغنية والأكثر نمواً نسبياً. وهناك عديد من الثوابت الدالة على تضافر عوامل شتى تفسر تنامى طاقة الهجرة وهى:

(١-١) النمو السكانى المستمر والمتسارع:

تفيد مختلف الاحصائيات بأن سكان العالم ازدادوا منذ ١٩٥٠ بما يفوق ثلاثة مليارات نسمة. وقد سجل حوالى ٨٠٪ من هذه الزيادة فى البلدان النامية. وإذا نظرنا إلى بلدان المغرب العربى نرى أنه خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٩٥ تضاعف عدد سكانه حيث ارتفع من ٣٠ إلى ٧٦ مليون نسمة وأن نسبة الزيادة السنوية فى المتوسط مازالت عالية جداً تتراوح ما بين ١.٩٪ فى تونس وأكثر من ٣٪ فى كل من ليبيا وموريتانيا.

ولابد للإشارة هنا أن الزيادة السكانية المتنامية فى البلدان الأقل نمواً أو بالأحرى فى البلدان المغاربية الخمسة لم تواكبها زيادة مماثلة فى الإنتاج المحلى الإجمالى ولا فى فرص العمل. مما أدى إلى تفاقم البطالة بشتى أنواعها الظرفية والهيكلية والمقنعة،

ناهيك أن نسب البطالة فى مجموع اليد العاملة النشيطة تبلغ على التوالى ١٥٪ فى تونس و٢٥٪ فى المغرب، و٣٠٪ بالجزائر، و٢٤٪ فى موريتانيا وتكاد تكون ضئيلة فى ليبيا حسب بعض البيانات الاحصائية الجزئية خلال سنة ١٩٩٦.

فمثل هذه الضغوط السكانية فى تفاعلها مع فرص العمل تؤثر حتمًا فى التكاليف والامتيازات الاقتصادية والاجتماعية للإقامة فى البلدان المغاربية الثلاثة (تونس، الجزائر والمغرب)، أى فيما يعتبره الفرد الرصيد النفعى لإقامته، وتعمل هكذا إيجابيًا فى اتجاه الميل إلى الهجرة والانتقال من منطقة مغاربية إلى أخرى وخاصة نحو ليبيا التى تحتاج نسبيًا إلى اليد العاملة.

كما أن هيكل ومحتوى أنماط التعليم والتكوين المعتمدة يمثلان عاملاً إضافيًا من عوامل الهجرة الجهوية. إذ غالبًا ما ينقلان حرفيًا عما هو معمول به فى البلدان المتقدمة خاصة الاستعمارية سابقًا.

وإن كان النسيج الجامد يتماشى وضوابط التكوين والتعليم فى البلدان المتقدمة، إلا أنه غالبًا ما يولد قيمًا ومواقف وتطلعات تتناقض مع معالم التنمية فى البلدان المغاربية. كما يولد طموحات يستحيل تنفيذها نظرًا لحالة الاقتصاد الوطنى الهشة.

وبناءً عليه، فإن التعليم والتكوين فى البلدان المغاربية الثلاثة قد أفرز شريحة عريضة من المستعدين والراغبين والعاطلين عمومًا فى اغتنام أية فرصة للابتعاد عن شبح الفقر بما فى ذلك الانتقال إلى البلدان المجاورة.

(١-٢) الهجرة كنتاج للتفاوت الاجتماعى:

هناك اتفاق شبه تام بين دارسى الهجرة وانتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر حول اعتبار تحرك الأفراد كرد فعل على التفاوت الاجتماعى والاقتصادى[١]، علمًا بأن هذا التفاوت ما انفك يتفاقم بالرغم مما شهدته البلدان النامية من تطور. وقد أكدت جل الأدبيات الاقتصادية على الاختلافات الجغرافية فى توزيع فرص الدخل كعامل مسبب للهجرة البينية ومتعددة الاتجاهات.

فأدمج مثلاً سكاستاد[٢] فكرة الهجرة تحسبًا لأفق اقتصادية أفضل فى النموذج الذى وضعه سنة ١٩٦٢ حيث يعد تحرك الأفراد استثمارًا قادرًا على توليد فائض صاف إيجابى إذ انتهينا إلى حاصل إيجابى بعد طرح الفارق بين الدخل فى الخارج والدخل فى الوطن مع نفقات التنقل.

وقد طور من ناحية طورادو[٣] هذا النموذج سنة ١٩٦٩ عبر إدخال مؤشر البطالة فى مناطق الاستقبال مما أدى إلى مفهوم المردود المتوقع من عملية الانتقال الجهوية. ويفسر هذا التنقيح تواصل الهجرة من الريف إلى المدن فى ظروف تفاقم البطالة فى المناطق الحضرية بالبلدان النامية. كما أن عديداً من الدراسات التطبيقية حول الهجرة الداخلية والجهوية أكدت نسبيًا النظرية القائلة بأن تباعد المداخيل تلعب دورًا فعالاً وهامًا فى سيرورة الهجرة ويفسر تدفقات اليد العاملة التونسية صوب ليبيا منذ اكتشاف النفط بها والتحرك البينى التونسى الجزائرى والمغربى.

غير أن هذه الدراسات مازالت تكبلها إشكالات منهجية وبالتالى تحوم شكوك جدية حول نجاعة الطريقة الحالية لتقييم تفاعل تدفقات الهجرة مع ما يشهده تباعد الأجور من تغييرات كما أكد ذلك لوكاس[٤]، ناهيك عن أننا مازلنا نرى ذلك الفرد الهامشى يستعمل حاسبته الجيبية، فى شىء من المداعبة قصد ضبط مردود الاستثمار فى الانتقال إلى أماكن أخرى. كذلك، ومن بين ما وجه من نقد إلى هذه المقاربات النظرية الخاصة بالهجرة الداخلية والجهوية على حد سواء اعتبار الهجرة ضمنيًا ظاهرة دائمة فى حين، وفى الحقيقة، يعد قسط وافر من الهجرة البينية دائريًا. كما تشكل معظم الهجرة المغاربية البينية انتقالاً مؤقتًا تعاقديًا للعمل فقط.

ولعل ألذع وأوضح انتقاد يوجه لنموذج التكلفة/الفائض التقليدى ومدى قابليته للتطبيق فى بلدان المغرب العربى نابع من أننا لانستطيع اليوم توقع تزايد قطعيًا لانتقال اليد العاملة والأفراد بين البلدان المعنية كنتيجة لتفاقم تباعد الدخل، وذلك راجع لما اكتساه هذا التحرك من بعد سياسى فاصل يتسم بالضغط والجزر. بعبارة أدق، يركن انتقال الأفراد واليد العاملة فى البلدان المغاربية الخمسة للمراقبة الإدارية

والسياسية بدرجة أعلى حيث يفرض على الوافدين نظام التأشيرة الوقتية الذى لايتعدى فى أغلب الحالات ثلاثة أشهر، ويبقى استقرارهم رهين التقلبات السياسية بين الأنظمة المذكورة، علمًا بأن فترتى السبعينات والثمانينات شهدت طردًا جماعيًا من ليبيا إلى تونس بالنسبة للوافدين التونسيين وفرض التأشيرة ثم رفعها، ففرضها مرة أخرى ومرات متعددة بين الجزائر والمغرب خاصة على امتداد العشريات الثلاث الأخيرة، وذلك بالرغم من بنود معاهدة بعث اتحاد المغرب العربى التى تدعو إلى رفع هذه القيود نهائيًا وصادقت على ذلك الدول المعنية.

(١-٣) المنافع الاقتصادية الناتجة عن التحرك البينى للأفراد

ترتبط السياسات المتعمدة من طرف بلدان التحرك بتصورها لأرباح وتكاليف الهجرة الخارجة للعمل. وتتمثل امتيازات تصدير العمل فى النقط التالية:

(١-٣-١) تحسين ميزان المدفوعات ومعالم النمو:

يكون ذلك عبر التحويلات التى يقوم بها الوافدون فى اتجاه بلدانهم الأصلية والتى تمثل أكثر من ١٠٪ من الإيرادات المالية من الخارج إلى البلدان المغاربية الثلاثة تونس والجزائر والمغرب. تلك التحويلات التى تمثل حافزًا خارجيًا قادرًا على تنمية التطور الاقتصادى للبلاد فى صورة توفر بعض الشروط الأساسية منها: التنوع النسبى للمنظومة الاقتصادية للبلد المصدر، وتوفر عرض العمل بصورة كافية مع وجود نظام مالى قادر على استثمار مدخرات بسيطة وذات منافع مختلفة عبر أنشطة اقتصادية كفيلة بأن تضمن لها المردود المتوقع لها. وهذا الوضع يترجم بجلاء الحالة التى تسود العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا حيث تعتبر السياحة وتحويلات التونسيين من الخارج أهم مصدر للنقد الأجنبى فى ميزان المدفوعات التونسى وتأتى ليبيا فى المقام الثانى بعد فرنسا بالنسبة للتحويلات المذكورة.

(١-٣-٢) دعم القدرة الإنتاجية للبلد المضيف:

إن طلب الهجرة الداخلية والبينية للعمل فى اقتصاد نامى غنى يتأتى من الفوائد المتوقعة والمنجرة من قدوم الوافدين عليه وهى:

- يمكن التحرك البينى من تذليل العجز البشرى فى مهن وأعمال معينة وهى بذلك تضمن استعمالاً كليًا للطاقة الصناعية مما يؤدى إلى تحسين مردودها وإنتاجيتها.

- كما يساهم هذا التحرك فى توسيع الطاقة الصناعية والخدمية بما يضمنه من تغطية لما يستحدث من مواطن شغل جديدة. ومن ناحية أخرى فإن ما يمثله هذا التحرك الإقليمى من زيادة فى حجم عرض العمل كفيل بتفادى تضخم الأجور خاصة فى البلدان التى تشكو من نقص كمى ونوعى فى اليد العاملة.

- ومن مزايا تحرك الأفراد أيضًا، أنه يؤجل أو يسهل ما يستدعيه العجز على مستوى اليد العاملة من تغير هيكلى باهظ الكلفة قصد إرساء نمط إنتاج مكثف، مما يخفض من تكاليف الإنتاج.

- لا تنتهى أوسع الفوائد الاقتصادية من استيراد العمل عند هذا الحد، بل إنها تتجاوزه بما توفره من استقرار اقتصادى عادة ما يتعذر بلوغه فى صورة وجوب توليد طاقة عمل ذاتية صعبة المنال آنيًا. بعبارة أخرى، نستطيع التأكيد أن ما يولد انتقال الأفراد وتحركهم فى البلاد المضيفة من مناخ مناسب للتوسع الاقتصادى قادر على أن يكون متغيرًا فاصلاً فى جلب التدفق الداخلى لرؤوس الأموال الخارجية والتقليل من هجرة الأموال الوطنية خارج البلاد.

إن ايجابيات استيراد العمل مسلم بها اليوم على نطاق واسع. فهذه الظاهرة أكثر مما تعمل على غزو إمكانات العمل تساهم فى تكميلها. ولعل هذه الأسباب هى التى جعلت اليد العاملة الوطنية الأصلية لاتبدى من الحدة فى التصدى للعمال الوافدين ما تتبنى به التحاليل الاقتصادية الحديثة التى تؤمن بالتنافس الشديد بين المجموعتين(٥). وهذا ما نجده اليوم فى البلدان المغاربية حيث يبدو أن التحرك البينى للأفراد بينها وبالأحرى باتجاه ليبيا منذ اكتشاف النفط، يلعب دورًا مميزًا فى البناء الاقتصادى للبناء المغاربى والليبى، إذ يساهم فى حركته التصنيعية، وتطوره الخدمى ومعاضدة قوى العمل فيه وذلك رغم وجود بعض الخاصيات النوعية لهذا الانتقال الإقليمى المستمر.

٢- السمات الخصوصية للانتقال البينى للأفراد فى البلدان المغاربية:

تفيد البيانات الاحصائية الضئيلة وبعض الاستبيانات العملية أن وجود الأشخاص المغاربة فى كل بلد مغاربى سواء أكان بصورة دائمة أو بصفة وقتية كان على هذا النحو بالنسبة لسنة ١٩٩٥(٦):

جدول بيانى للوجود المغاربى البينى
(بالألف نسمة)

وجود الجنسيات الوطنية	فى تونس		فى ليبيا		فى الجزائر		فى المغرب		فى موريتانيا	
	قار	وقتى	قار	وقتى	قار	وقتى	قار	وقتى	قار	وقتى
التونسيون	–	–	٦٥	٧٠	١٨	٨	١٢	٢٢	١	–
الجزائريون	١٥	٤٠	٢٠	٤٠	–	–	٣٥	١٧	٣	١
المغاربيون	١٣	٢٠	٥	٢	١٠	٣٠	–	–	١١	١٤
الليبيون	٢٥	٦٠	–	–	٨	١٢	٤	١٠	١	–
الموريتانيون	٢	–	١	–	٣	–	٢٠	٦	–	–

تبرز هذه البيانات الاحصائية عديدًا من الملاحظات الأساسية الواجب تحليلها عند دراسة التحرك البينى المغاربى للأشخاص القار أو الرسمى والوقتى أو غير الرسمى والذى يهم البلدان الخمسة، نذكرها كمايلى:

(٢-١) التحرك البينى القار أو الرسمى وخصوصياته:

لقد بات من الثابت اليوم أن الزيادة الهامة التى عرفتها الإيرادات من صادرات النفط ضخمت حجم الطلب على العمل فى البلدان العربية النفطية وفى مقدمتها ليبيا، لاسيما وأن البلد المغاربى بصدد التخطيط وإنجاز مشاريع تنموية كبرى بالمنطقة كالنهر الاصطناعى والصناعات المختلفة العديدة حيث سجل نقصًا نسبيًا فى العمل. وبالإضافة إلى قلة اليد العاملة النشيطة الأصلية تتسم سوق العمل الليبية بانخفاض

معدل المشاركة لقوى العمل الذاتية وبساطة مستوى اختصاصها فى جل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية(٧).

(٢-١-١) القطر الليبى قطب استقبال اليد العاملة المغاربية:

خلال السنوات الأولى للرواج النفطى فى فترة الستينات، حصلت ليبيا على ما تحتاجه من عمال من مصادر عربية. مما أرسى نمطًا للهجرة الجهوية الخارجية سجلت على إثره تحولات هامة من المختصين والمهنيين فى اتجاه هذا البلد غنى المصدر للنفط وانطلاقًا خاصة من مصر وتونس والجزائر والمغرب ولعل الأرقام تؤكد على تواجد ١٨٠ ألف مغاربى بهذا القطر.

من جهة أخرى، فى حين ولد النفط حاجة متزايدة للعمال التقنيين والمهنيين، إلا أن هذه الحاجة سرعان ما تبخرت من جراء تدفق العمال غير المختصين أو شبه المختصين فى مرحلة البناء المكثف ضمن مخططات التنمية. وفى البداية التجأت ليبيا نحو البلدان العربية لتلبية حاجاتها من العمال شبه المختصين وغير المختصين. ولكن ابتداء من فترة الثمانينات تعذر تغطية حاجات العمل المتزايدة نظرًا للبرامج الإنمائية الزراعية والصناعية من البلدان العربية فقط. مما استوجب تغيير وجهة الطلب فى المقام الثانى نحو البلدان الإفريقية المجاورة وبلدان شرقى آسيا. وتفيد آخر الاحصائيات المتاحة أن قوى العمل الأجنبية سواء أكانت عربية أو غيرها تشكل سنة ١٩٩٥ حوالى ٥٪ من إجمالى السكان فى ليبيا و١٠٪ من مجموع قوى العمل الليبية.

كما يرى بعض الاقتصاديين كرتشردس ومارتين أن الهجرة الدولية فى البلدان النفطية ومنها ليبيا تختلف فى عدة مظاهر عن تجربة الهجرة وانتقال الأشخاص فى كل من البلدان الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن المهاجرين نحو هذه الأخيرة عادة ما يشتغلون أعمالاً تركها العمال الأصليون نتيجة لارتقائهم إلى درجة أعلى فى سلم العمل. وعلى عكس ذلك، تبدى قوى العمل الأصلية الليبية نفورًا نسبيًا من الأشغال اليدوية، بالرغم من أن تاريخها لم يعرف تطور سوق الشغل عندها وهى مرحلة تتطلب مثل هذا النوع من المهن. ويمكن لهذا النفور من المهن اليدوية أن يسبب نقصًا فى عمق

التجربة الصناعية من شأنه تحويل دون تنبىء متفائل، بمستقبل الجهود المبذولة لتدعيم الارتكاز الذاتى للصناعة.

وقد فقدت إلى وقت قريب، حوافز الحث على العمل اليدوى فاعليتها بما تنفقه الحكومة فى تحقيق الرفاه والإعانات السكانية والتعليم والعناية الصحية والدعم الغذائى إلى جانب توظف المواطنين فى الإدارات الحكومية.

إن حاجة ليبيا إلى العمال الأجانب مرتبطة عضويًا بالطلب العالمى للطاقة. فانهيار الأسعار النفطية انعكس سلبيًا على حجم طلب العمل، كما أثرت بشدة التطورات السياسية الدولية كالحصار المفروض على ليبيا من طرف بعض البلدان الرأسمالية والذى يعتبر غير عادل بالمرة، على الطلب على النفط الليبى بتقليص حجم مبايعته بصورة ملحوظة. الشىء الذى دفع الحكومة الليبية إلى التفكير بجدية فى سياسة جديدة لتشغيل اليد العاملة ترتكز أساسًا على قوى العمل الوطنية وبدرجة على العمال المغاربة والعرب.

(٢-١-٢) موقع الوجود العادى المغاربى للأشخاص:

إن الوجود الليبى القار للأشخاص فى كل من البلدان المغاربية الخمسة له عديد من الأسباب وأفرزته تطورات كثيرة ومختلفة عبر الحقب التاريخية المتتالية التى مرت بها شعوب هذه المنطقة العربية. ويمكننا سرد أهمها فى النقط الآتية:

- تعتبر بلدان المغرب العربى الخمسة منطقة جغرافية واحدة لها حدود مشتركة وتاريخ واحد وثقافة واحدة تسكنها قبائل وشعوب متداخلة ومصالح متشابهة وحدود تكاد تكون منعدمة، علمًا وأن رسمها الحالى قد شهد تغييرات شتى على مر العصور.

- أكدت جل الحكومات المغاربية منذ فترة الاستقلال على تحقيق الوحدة المغاربية اقتصاديًا وسياسيًا وعملت نسبيًا على تسهيل حركة انتقال الأشخاص بتشجيع تبادل الأعوان والإطارات الإدارية والتعليمية بين مختلف البلدان.

- كان للعلاقات العشائرية والعائلية بين البلدان المغاربية الخمسة الفضل فى

تدعيم وتسهيل التحرك البينى للأشخاص الحدوديين وذلك بالرغم من المعوقات التى فرضها النظام التأشيرى على هذه الحركة.

– تؤكد جل البيانات المتوفرة أن الوجود البينى العادى المغاربى محدود جداً بالقياس للأهداف المرجوة من طرف السياسات الاقتصادية الإنمائية للبلدان المعنية. ومما يعبر عن ضعف هذا الوجود محدودية المبادلات التجارية بينها والتى لاتتعدى نسبتها فى المتوسط ٤٪ خلال العشريات الأربع المنصرمة.

– تؤكد أيضًا عديد من الدراسات أن الوجود البينى المغاربى لقوى العمل يتسم أساسًا بعدم الاستقرار حيث يتبوأ تحرك هذه القوى المستمر من بلد إلى آخر مكانة هامة فى هذه العلاقات.

– كما أن الوجود البينى المستمر، يتخذ أنواعًا مختلفة وتطغى عليه قوى العمل المؤلفة من الإطارات التعليمية أساسًا والتى تشتغل فى القطاعات العامة والمعارة لفترة زمنية محددة.

– لاتشكل التحويلات المالية البينية المغاربية حجمًا استثماريًا هامًا بالمقارنة لتحويلات المهاجرين المغاربة فى بلدان الاتحاد الأوربى. فحتى وإن وجدت بغزارة فهى تستثمر عادة فى أنشطة تجارية وعقارية فردية بدون أثر ملحوظ على الاقتصادات المعنية.

إذا كان الوجود البينى العادى المغاربى متدنى الحجم ومتقلص العدد فما عسى أن يكون التحرك البينى الشعبى الموازى وغير الرسمى؟.

(٢-٢) المكانة المميزة للتحرك البينى غير الرسمى للأشخاص:

يعتبر شهر مايو من سنة ١٩٨٨ نقطة تحول هامة فى العلاقات التونسية الليبية والجزائرية المغربية إذ وقع التطبيع بينها بإزالة الحواجز أمام تنقل الأشخاص وذلك برفع التأشيرة أمام الوافدين المغاربة. وقد بدأ هكذا عهد جديد فى العلاقات المغاربية

توج بالتوقيع على معاهدة بعث اتحاد المغرب العربى فى شهر فبراير ١٩٨٩ بمدينة مراكش المغربية.

انطلاقًا من هذا التاريخ، دخلت المنطقة المغاربية فى حركية اقتصادية جديدة نشيطة غيرت تمامًا من الوضع الذى كانت عليه والذى يتسم بوجود إجراءات اقتصادية تقييدية إدارية تحد من التدفق السريع للسلع والخدمات وانتقال الأشخاص بين البلدان المغاربية الخمسة، إنه عهد الاقتصاد الإدارى المفروض الذى بدأ فى الانفتاح والتحرر.

بعبارة أخرى، كان للوضع السياسى الجديد الأثر الإيجابى فى تحريك المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية، حيث نشطت تدفقات السلع والخدمات وتكاثر انتقال الأشخاص وبرزت فى المنطقة الأسواق الموازية غير الرسمية حيث تتوفر السلع الاستهلاكية المتنوعة ومختلفة المصدر بأسعار تكاد تكون زهيدة بالمقارنة لما هى عليه فى الأسواق الوطنية الرسمية. وهكذا ظهرت ما يسمى بسوق ليبيا فى تونس والسوق التونسية بليبيا والسوق المغربية بالجزائر. وقد تركزت جلها فى المناطق الحدودية، مما أدى إلى بروز مناطق تجارية هامة جدًا نخص بالذكر منها: بنقردان، تبسة، جدة ومليلة.

وتختلف حوافز التجارة البينية غير الرسمية المغاربية باختلاف حاجات البلدان المعنية. فهى تشبع الحاجات الاستهلاكية الجزائرية المنعدمة فى السوق الرسمية، وتمكن المستهلكين التونسيين والمغربيين من الاستفادة من أفضلية التناسب بين السعر والفائدة من السلع الأجنبية بالقياس إلى السلع الوطنية وأيضًا من جودة نوعيتها، وتمكن أخيرًا المتدخل الليبى من فائدة المضاربة وجنى الأرباح من السلع الموجودة بكثرة فى ليبيا والمفقودة فى البلدان المغاربية المجاورة.

لكن المقومات العينية للسوق لا تفسر وحدها آليات سير الأسواق التجارية غير الرسمية الموازية، لأن أسواق الصرف غير الرسمية تلعب دورًا مميزًا بتأثيرها الشديد على سوق السلع والخدمات. فهناك إذًا علاقة ارتباطية بين السوق العينية وسوق

الصرف غير الرسمية يمكننا فهمها عند دراسة السوق الليبية التونسية والجزائرية المغربية.

(٢-٢-١) خاصيات السوق الليبية التونسية غير الرسمية(٨) :

بعد مضى سبع سنوات على فتح الحدود التونسية الليبية، نرى أن هناك حركية تجارية تتجسم يومًا بعد يوم على شبكات شبه منظمة ترتكز على العناصر التالية:

- وجود شبكة للتبادل على امتداد المنطقة بين طرابلس وصفاقس أى على طول مسافة تقدر بـ٥٠٠كم. وتشهد هذه المنطقة حركية تجارية غير رسمية تهدف أساسًا إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية لمواطنى البلدين بواسطة الحافلات صغيرة الحجم والشاحنات التى تبلغ حمولتها بين ٨ و٢٠ طن، وتشمل السلع المتبادلة كل أصناف المنتجات الغذائية والتجهيزية ذات المصدر المغاربى والأجنبى يقوم بتقديمها بائعون من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب على حد سواء بدون أى حاجز قانونى يذكر.

- تمكن هذه الشبكة من ربط مئات الأشخاص بعضهم ببعض بين بائعين وناقلين قارين ومتنقلين عبر البلدان المغاربية الأربعة. وقد يخصص أغلبهم فى بيع السلع بالجملة وبالتفصيل وأحدثوا لهذا الغرض مخازن كبيرة فى المناطق الحدودية المغاربية وأرسوا علاقات تجارية مع بعض التجار الرسميين.

- تشمل الشبكة منتجات متنوعة نستطيع تصنيفها إلى ثلاثة أجزاء:

- منتجات مصدرة أساسًا من تونس لتلبية الطلب الفعال فى السوق الليبية، وتضم مواد البناء وقطع الغيار والسلع الزراعية الموسمية.

- منتجات مستوردة أساسًا من ليبيا لإشباع الطلب الفعال فى تونس، والاستفادة من المنافسة على الأسعار. وتشتمل هذه المنتجات على السلع الضرورية الغذائية التى تتمتع بالدعم المالى للصناديق الليبية بحيث تعتبر أسعارها أقل من أسعارها فى تونس كالسكر والقهوة والشاى والقمح. كما تهم أيضًا المنتجات الزراعية الوسيطة المدعومة من طرف الحكومة الليبية بحيث تستفيد أسعار بيعها عند منافستها بمثيلاتها فى

السوق التونسية. أخيراً، تضم منتجات النسيج والسلع التجهيزية التى تستفيد من فوارق أسعار الصرف الهامة بين العملتين التونسية والليبية فى السوق النقدية الموازية بحيث يقع صرف الدينار التونسى مقابل ٣ دنانير ليبية، بينما يصرف الدينار الليبى مقابل أكثر من ٣ دنانير تونسية فى السوق النقدية الرسمية.

– دخول منتجات تونسية فى السوق الليبية وإعادة تصديرها للسوق التونسية عبر القنوات غير الرسمية. الشىء الذى يمكن المتدخلين من الاستفادة من فوارق الصرف فى السوقين الرسمية وغير الرسمية.

– حركة تجارية كثيفة ومستمرة: تفيد بعض البيانات الاحصائية المتاحة أن حركة الأفراد والشاحنات بين تونس وليبيا كانت على هذا النحو من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦[٩]:

حركة الأشخاص		١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
المسافرين	مغادرة	١,٦٨٥,٧٣٦	١,٥٨٠,٣٦٢	١,٣٣٤,٦٧٨	٩٣٤,٦٧٨	٨١٤,٧١٢	٧٢٢,٠٠٠	٨١٥,٠٠٠	٨١٠,٠٠٠
	دخول	١,٨٦٣,٥٣١	١,٦٦٩,٠٣٣	١,٤٥٥,٣٦١	٨٥٥,٤٦١	٧٣٢,٣١١	٦٤٣,٠٠٠	٦١٣,٠٠٠	٥٧٥,٠٠٠
السيارات والشاحنات	مغادرة	٤٢٤,٣٧٧	٣٧٨,٥٤٤	٣٩٥,٥٧٢	٢١٩,٥٨٢	١٨٥,١٢٠	١٢٥,١٠٠	١٢٤,٢٠٠	١٢٣,٤٠٠
	دخول	٤٥٦,٣٣٥	٤٠٥,٧٣٣	٤١٠,٠٤١	٣١٠,١٤٢	١٩٥,٨٤٥	١٨٨,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠

تبرز الأرقام أهمية حركة الأشخاص على الحدود التونسية الليبية وذلك رغم تناقصها فى السنوات الأخيرة. مما يقودنا إلى إبراز الاستنتاجات الآتية:

– هناك شبه استقرار لحركة المسافرين بين البلدين حيث يمكننا التأكيد بأن هناك فى المتوسط حوالى ٨,٠٠٠ تحرك يومى (٤,٠٠٠ وافد و٤,٠٠٠ مغادر).

– ارتباط مختلف الشراءات السلعية بالكميات المتاحة فى السوق الليبية من سلع استهلاكية وتجهيزية والمرتبطة بدورها بالمعطيات الظرفية الاقتصادية للبلاد والآثار المنجرة من المتغيرات الدولية.

– التقلص الملحوظ فى السلع بالنسبة للسلع الغذائية التى لاتمثل إلا النسب الآتية من إجمالى السلع المتبادلة: السكر ٥٪ والشاى ٢٪ والقهوة ٣٪ والأرز ١٥٪، بينما كانت هذه النسب على التوالى سنة ١٩٩٠: ١١٪ و٧٪ و٩٪ و٣٤٪.

– أثر الحصار الاقتصادى المفروض على ليبيا أخيراً ويتمثل فى تناقص حركية قوى العمل المغاربية والمبادلات التجارية السلعية والخدمية.

(٢-٣) مميزات السوق الحدودية غير الرسمية الجزائرية المغربية[١٠]:

لقد شهدت الأسواق غير الرسمية الجزائرية المغربية تطوراً من جراءالسياسات الاقتصادية التقييدية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية والمغربية على حد سواء، من ذلك أن عمليات التهريب السلعية الحدودية قد نمت بسرعة وانتشرت فى مدينتين مغربيتين شرقيتين ألا وهى منطقتى وجدة والناظور حيث ظهر وترعرع سوق الصرف الموازى غير الرسمى[١١].

ويشتمل هذا السوق الموازى على وسطاء «صرافين» اتخذوا من الطرقات الكبيرة ومرافىء السيارات والبنوك والمقاهى مناطق لمزاولة أعمالهم[١٢] ويمكننا تصنيف هؤلاء الوسطاء الذين يمثلون أسواق الصرف غير الرسمية فى المدينتين المغربيتين إلى صنفين: يهم الصنف الأول الوسطاء التجاريون المرتبطون مباشرة بالزبائن وأصحاب الأموال الخفيين الذين يريدون التستر لأسباب أمنية تخصهم.

أما الصنف الثانى فيضم مختلف الزبائن الذين يشملون العمال المغربيين بالخارج والسواح والمسافرين والمهربين. وللوسطاء علاقة مباشرة مع الزبائن تقف عندما تبلغ المعاملات المالية قيمة كبيرة بملايين الدراهم المغربية، بحيث تصبح عند هذا الحد، العلاقة مباشرة بين الزبائن وأصحاب الأموال. كما تتمثل خصوصية هذه الأسواق فى وجود سقف للصرف لايمكن تجاوزه. بعبارة أدق، تتأرجح تغيرات أسعار الصرف غير الرسمية بين سعرين: سعر أعلى وسعر أدنى، وقد يصل الفارق بينهما إلى نسبة ٢٪. ويتغير السعر الأدنى بالقياس إلى قيمة المعاملات المالية وطبيعة العملة المطلوبة يوم وساعة العملية. أما السعر الأعلى فيفرضه أصحاب الأموال على أولئك الزبائن الذين يتصلون بهم مباشرة. ويمثل هذا السعر القاعدة الأساسية لتغير أسعار الصرف.

لابد من الإشارة هنا إلى أن سلطة أصحاب رؤوس الأموال لاتنحصر فقط فى وجودهم فى الأسواق غير الموازية المغربية بل وأيضاً فى عديد من مراسليهم فى

الخارج، مما يظهر استحالة أية عملية لمراقبة المعاملات إداريًا. كما يجب التأكيد هنا أن السعر الأعلى للصرف في الأسواق غير الرسمية يتحدد بصفة داخلية على أساس قواعد العرض والطلب وكذلك بصفة خارجية اعتمادًا على التغييرات الحاصلة في أسعار الصرف الرسمية. الشيء الذي يبرز إحدى خصوصيات السوق الموازية الرسمية على الحدود الجزائرية المغربية.

وقد أكدت بعض الدراسات الاقتصادية القياسية[١٣] أن معامل الارتباط بين سعر الصرف للدرهم المغربي الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي للعملة نفسها سجلت تأخيرًا بنحو ثماني ساعات، مما يمكن الوسطاء من تغيير أسعار الصرف العليا انطلاقًا من رد فعل الزبائن. كما أبرزت هذه الدراسات أن العامل المحدد لسعر الصرف ليس فقط الفارق السعري للصرف، إنما سلوك طالبي العملة في سوق الصرف الموازية المرتبطة عمومًا بكميات العملة التي يمكن الحصول عليها في هذه السوق.

أخيرًا، أظهرت الدراسات المذكورة أن الأوضاع التي تتسم بها الأسواق غير الرسمية المغربية هي النتيجة الطبيعية لمنظومة مراقبة الصرف والتقييدات المفروضة على حركة رؤوس الأموال في المغرب والمتأتية من السياسة الاقتصادية التدخلية للحكومة.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن الدينار الجزائري غير مسعر من طرف البنك المركزي المغربي. فليس هناك سعر صرف رسمي للدينار الجزائري، ولايمكنه تبادله في النظام المصرفي المغربي، مما يقر بأن الآلية الوحيدة التحويلية للدينار الجزائري إلى الدرهم المغربي تكمن في السوق غير الرسمية للصرف. فالدينار الجزائري يبدو منخفضًا جدًا بالنسبة للعملة المغربية، خاصة عند مقارنة سعره بالأسعار التقاطعية وذلك بإدخال الفرنك الفرنسي في العملة. ففي مثل هذه الحالة، يشجع هذا الانخفاض على طلب الاستيراد من الجزائر، وبالتالي يقود إلى تنمية التدفقات التبادلية بين البلدين المغاربيين، من ذلك أن سوق الصرف غير الرسمية تؤثر على سوق السلع والخدمات غير الرسمية.

وهكذا، يمكن تحويل الدينار الجزائري في هذه السوق النقدية من تمويل التدفقات

من المغرب إلى الجزائر وتحدد التدفقات من الجزائر صوب المغرب، ونشير هنا أيضًا، إلى أن تدفق السواح الجزائريين فى اتجاه المغرب يرافقه عمومًا دخول بعض المنتجات الجزائرية التى تباع فى السوق المغربية الحدودية، كما يرافقه دخول بعض العملات الأجنبية كالدولار والفرنك الفرنسى بالنسبة لبعض الأشخاص، وكمية هامة من الدينار الجزائرى تحول بسعر صرف داخلى متقلب فى سوق الصرف غير الرسمية لمدينتى وجدة والناظور.

إن هناك إذًا تداخلاً مميزًا وهامًا بين انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الجزائر والمغرب عن طريق المدن الحدودية للبلدين المغاربيين، ولايمكننا بأية حال من الأحوال الفصل بينها نظرًا لتشابكها وتكامل المصالح فيها بغية إشباع حاجات المستهلكين والمستثمرين والمنتجين.

وتفيد عديد من البيانات الاحصائية القليلة والمتاحة أن حركة الوافدين على المغرب كانت على النحو التالى بالنسبة للفترة الزمنية من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦.

السنوات	السواح الجزائريون (أ)	مجموعة الوافدين بالنسبة لكل الجنسيات (ب)	أ / ب
١٩٨٥	٣٣,٢٩٦	١,٥٣٦,٥٦٣	٢,٢٪
١٩٩٠	١,٣٠٠,٥٧٠	٢,٩٧٨,٣٥٦	٤٣,٧٪
١٩٩٦	٤١٣,٢٣٠	٣,٠٨٣,٤٣٠	١٢,٨٩٪

لقد رافقت هذه الموجة الهائلة من السواح الوافدين الجزائريين إلى المغرب، كميات هامة من الدنانير الجزائرية قدرت بحوالى ٣ مليارات سنة ١٩٩٤، الشىء الذى يفسر تغير سعر الصرف البينى فى السوق على حساب الدينار الجزائرى الذى يتغير بصورة معاكسة بالقياس لعدد الوافدين الجزائريين فى منطقة وجدة وفى سوق الصرف غير الرسمية. وهناك عوامل أخرى تؤثر على تحديد سعر صرف الدينار فى السوق غير الرسمية.

وتقر هذه العوامل وجود علاقة بين كميات الدراهم المغربية المسعرة بالدنانير الجزائرية وكميات الدنانير الجزائرية المسعرة بالدراهم المغربية وكميات الدراهم المغربية المسعرة بالعملات الأجنبية خاصة الفرنك الفرنسى.

كما يؤثر اتجاه انخفاض سعر الصرف غير الرسمى للدينار الجزائرى بالنسبة للعملات الأجنبية، والمتأتى من قوة الطلب على العملات ومن ظاهرة الاحلال النقدى فى الجزائر، على سعر صرف الدينار الجزائرى بالنسبة للدرهم المغربى بحيث يبقى التساوى التقاطعى للعملات قائمًا.

٣- واقع وآفاق حركة رؤوس الاموال بين البلدان المغاربية:

إن الحديث عن تدفق الاستثمارات المغاربية البينية بالنسبة لحجمها واتجاهاتها القطاعية ومساراتها الجغرافية إن وجدت، يتطلب فى البداية الإشارة إلى أهم الترتيبات والاتفاقيات المنظمة للتعاون المالى العربى فى مجال الاستثمار، وهى كمايلى:

– اتفاقية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية فى شهر سبتمبر من عام ١٩٥٣ والتى وافقت عليها البلدان المغاربية الخمسة. وقد اختصت مادتها الأولى بتسديد مدفوعات المعاملات الجارية، بينما اختصت مادتها الثانية بانتقال رؤوس الأموال للإسهام فى مشاريع البناء المتفق عليها من طرف أصحاب العلاقة. وقد جاءت نتائج هذه الاتفاقية التى طورت فى نصوص معاهدة بعث اتحاد المغرب العربى، عند التطبيق العملى محدودة ومتواضعة لأسباب موضوعية، إذ ظل حجم المبادلات التجارية البينية ضعيفًا جداً. أضف لذلك أنه ليس للبلدان المغاربية فوائض مالية يمكن توجيهها للاستثمار خارج القطر المعنى.

– اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية، وانتقالها بين البلدان العربية لسنة ١٩٧٠ وهى تهدف إلى تنظيم الاستثمارات العربية، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، وإلزام البلاد المضيفة لرأس المال بمعاملة الاستثمارات العربية بما لايقل عن معاملة الاستثمارات الوطنية مع تمتعها بشرط أولى الدول بالمراعاة.

– اتفاقية تسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار بين الدول العربية المضيفة للاستثمارات العربية، وبين مواطنى الدول العربية الأخرى لعام ١٩٧٤.

– الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية لسنة ١٩٨٠: وهى تنظم العلاقة الاستثمارية بين البلدان المضيفة لرأس المال والبلدان المصدرة له، لبعث منساخ استثمارى لتشجيع المال العربى قصد الإسهام فى التنمية العربية بحكم الضمانات والحوافز والامتيازات التى وفرتها.

إن إطلالة على الجوانب الكمية للاستثمارات البينية المغاربية التى نفذت فى البلدان المغاربية حتى سنة ١٩٩٦ وبعض البنود المالية لمعاهدة بعث اتحاد المغرب العربى وهياكله المختصة العديدة والمتنوعة، تبين أن عدد المشروعات الاستثمارية الرسمية قليل جداً انحصرت أساساً فى إتمام بعض المشاريع البينية الزراعية والصناعية والطاقة فى المناطق الحدودية التى بدأت فى فترة الثمانينات وحتى السبعينات. وتدل البيانات المتاحة عن التوزيع القطاعى للاستثمارات المحققة خلال السنوات الخمس الأخيرة، على أن القطاع المالى والمصرفى قد احتل المراكز الأولى، من ذلك أن عديداً من المصارف والبنوك البينية المغاربية قد برزت للوجود فى بعض البلدان المغاربية (تونس، ليبيا والجزائر).

ولسائل أن يتساءل هنا عن أسباب ضعف الحركة الاستثمارية بين البلدان المغاربية التى تتلخص حسب رأينا فى عدة عناصر نذكر على التوالى أهمها:

(٣-١) محدودية الأسواق المالية المغاربية:

تواجه هذه الأسواق مجموعة متشابكة من المشكلات والعقبات الرئيسية التى تعترض ظهورها فى بعض البلدان كالجزائر وليبيا وموريتانيا، ونموها فى تونس والمغرب. وهذا التشابه فى نوعية المشكلات المطروحة لايمنع من وجود أنماط غيرها. ومن بين هذه المشاكل العويصة، نستطيع تقديم مايلى:

(٣-١-١) ضآلة الأدوات الاستثمارية:

تعتمد الاستثمارات فى أسواق المال عموماً على تنظيم النشاط الاقتصادى، وهناك

جانبان من خصائص الاقتصادات المغاربية ينبغى تحليلهما من حيث علاقتهما بالاستثمار، وهما الأهمية النسبية للنشاط غير النقدى ولاسيما فى القطاع الزراعى أولاً، ونمط تنظيم المنشآت العاملة فى القطاع الحديث، التى يغلب عليها الطابع العائلى ثانياً، زد على ذلك محدودية دخل الأفراد وتنامى الاستهلاك الذى يقلص بشدة من حجم الادخار فى البلدان المعنية.

فسيادة النمط العائلى للمنشآت الاقتصادية يحد من الإصدارات الخاصة بأسهم الاكتتاب الجديدة أو اللاحقة لها عند الزيادة فى رأس المال والتى تبقى فى معظمها بيد مؤسسيها. مما يقود إلى حرمان السوق المالية من أهم سلعة ويجعل قاعدة المساهمين والمتعاملين والمستثمرين ضيقة للغاية.

(٣-١-٢) قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية:

يرجع هذا القصور إلى ضآلة حجم الدخل النقدى الذى يرتكز على مستوى الناتج المحلى الإجمالى ونمط توزيعه ومستوى الوعى المالى للمدخرين ومفاهيمهم الاجتماعية إزاء الاستثمار فى الأوراق التى تبدو ضعيفه جداً.

إن مثل هذه العوامل يحد من تنمية الاستثمار داخلياً وإقليمياً وتقلص أيضاً من أهمية السوق المالية إن وجدت. كما أن هناك عديداً من العوامل الأخرى المفسرة لقصور الطلب على الأدوات الاستثمارية نذكر أهمها كما يلى:

- انخفاض معدل الدخل النقدى والادخار الشخصى وعدم ثباته واستقراره واختلافه بتغيير أوضاع الفئات الاجتماعية المغاربية التى تحققه.
- منافسة الحكومات ومؤسساتها للمدمنين فى الطلب على الأسهم والسندات والأوراق المالية المتنوعة مع الحد من الطلب على أوراق المنشآت.
- انخفاض العائد الصافى على الأوراق بالقياس إلى مختلف الاستثمارات الأخرى.
- تفضيل السيولة فى الاستثمار قصير الأجل نظراً لما يتطلبه الاستثمار فى

سوق المال من حوافز ومستوى عال من الوعى الادخارى والتوظيفى لدى المستثمرين سواء كانوا منشآت أو أفراداً.

- تظل العلاقات الاقتصادية بين البلدان المغاربية تجارية بحتة تغيب عنها الاستثمارات المشتركة وذلك على الرغم من وجود عديد من المؤسسات البينية التمويلية.
- تستمر المؤسسات النقدية والمالية البينية المغاربية المشتركة فى إدارة بعض الأعمال البسيطة كعمليات الصرف وتمويل التجارة السلعية البينية.

(٣-١-٣) الأطر القانونية والتنظيمية المؤسسية:

من بين أهم المعوقات التى حدت من تطور الاستثمارات البينية المغاربية ومن تنامى أسواق المال القطرية تخلف وقصور الأنظمة التشريعية التى تحدد قواعد وأصول العمل فى الأسواق الأولية والثانوية المالية وغياب تام للقواعد الضرورية لمعالجة أوجه الخلل فى هذه الأسواق وتطويرها. فغياب الحد الأدنى لرأس المال قصد دخول الأسواق وفرض إجبارية الأرباح لعديد من السنوات بالنسبة للمنشآت هى من العوامل المحددة لنمو الاستثمار الرسمى والدافعة لظهور استثمارات أخرى بديلة قد تسهل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان المغاربية.

(٣-٢) الطرق التمويلية المتنوعة فى الانشطة غير الرسمية المغاربية:

لقد بينت عديد من الدراسات العملية الخاصة بالأنشطة غير الرسمية التجارية التى تعد حسب نظرنا أهم مصدر لانتقال الأموال فى البلدان المغاربية، أن طرق التمويل فيها تتسم ببعض الخاصيات نذكر منها أساساً:

(٣-٢-١) الائتمان قصير المدى:

الذى يهم كميات السلع والخدمات المباعة كثيرة العدد وصغيرة الحجم والمعتمدة فى تنقلاتها الكثيفة بين البلدان المعنية الخمسة ذهاباً وإياباً على استعمال السيارات والشاحنات التى لاتتعدى حمولتها ٥ أطنان. وفى صورة وجود كميات كبيرة، يقل

تواترها بحيث تستعمل شبكة توزيع أكثر كثافة ودراسة. ويكون فى هذه الحالة، التمويل عن طريق التعاقد والصفقات إذ يرتكز عمومًا على النقود الورقية ذات الوازع المعاملى.

(٣-٢-٢) الائتمان بالضمانات وبدونها:

يعتبر الائتمان بدون ضمان بالنسبة للبائعين المتجولين الوسيلة الوحيدة المتاحة لهم لتمكينهم من الحصول على التمويلات الضرورية لتسهيل عمليات مبيعاتهم وشراءاتهم من الأوراق غير الرسمية للسلع والخدمات الحدودية. إلا أن سعر الفائدة اليومى المعمول به قد يصل إلى ٢٠٪ وهو سعر ربوى باهظ الكلفة يؤثر بشدة على ربحية البائع، الشىء الذى يقوده إلى السعى قصد التنقيص من سعر فائدة المعاملات والتقليص من كلفة الاحتفاظ برأس المال والاحتفاظ أيضًا بعلاقات جيدة مع المقرضين الذين يمكنهم من التمتع بفترة زمنية لسداد القروض طويلة جدًا قد تصل إلى سنة.

أما الائتمان بالضمانات فيهم عمومًا البائعين الذين لهم أصول تجارية تعطى للمقرضين كضمان للحصول على التمويلات الضرورية. ويكون سعر الفائدة هنا منخفضًا بالمقارنة بما هو عليه فى الائتمان بدون ضمانات. ويمكن أيضًا للمؤتمن أن يسدد القرض الذى يحصل عليه فى أى وقت على امتداد الفترة الزمنية الخاصة بتسديد التمويلات. وفى حالة عدم تسديد القرض، يمكن للمقرض بيع الأصل والاحتفاظ بسعر بيعه.

(٣-٣-٣) المساهمات المالية فى القطاع غير الرسمى:

تهم المساهمات أساسًا التمويل المتأتى من الأفراد التابعين للأنشطة الرسمية الخاصة بالسلع والخدمات والذين يمولون العمليات التجارية غير الرسمية كليًا أو جزئيًا. فإذا كانت العملية جزئية فإن الأفراد المعنيين يمولون حصة محددة من الشراءات المتأتية من البلد المجاور ويحصلون مقابل ذلك على نسبة من الأرباح تتناسب وحصتهم المقدمة. وتتطلب هذه العملية الثقة التامة بين المعنيين وربما علاقة عائلية بينهم. أما فيما يخص العملية التمويلية الكلية، فإن أفراد الأنشطة الرسمية يمتلكون

رأس المال المخصص للعمليات التجارية ويكلفون المتدخلين فى الأنشطة غير الرسمية بالبحث عن السلع وجلبها مقابل عمولة متفق عليها.

(٣-٣-٤) يعتمد التمويل على النقود الورقية ذات الوازع المضاربى:

– بالنسبة للسلع والخدمات، فإن جل العمليات التجارية البينية فى بلدان المغرب العربى يعتمد أساسًا على النقود الورقية، مما يسهل البيع والشراء والحصول على الأرباح بسرعة، ويمكن فى الوقت نفسه أصحاب رأس المال من تخزين السلع المختلفة وبيعها فى السوق فى فترات زمنية لاحقة، مما يمكنهم من الزيادة فى الأسعار بنسب تتراوح بين ٢٠٪ و٣٠٪ حسب الطلب.

– أما فيما يخص النقود، فإن السيولة المشطة تشجع أصحاب رأس المال على تثميرها فى مجالات مختلفة خاصة فى التجارة وزيادة عدد الوسطاء بالمحافظة على أسعار مرتفعة بصفة مستمرة، وكذلك فى شراء الأراضى والعقارات والمضاربة على المنتجاب المستوردة. الشىء الذى يؤدى إلى غلو فى أسعار هذه المنتجات وبالتالى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية بالقياس بالعملات الأجنبية وهو الوضع الذى يتسم به الآن الاقتصاد الجزائرى.

(٣-٣) الآفاق المستقبلية لانتقال رؤوس الأموال البينية فى البلدان المغاربية:

يتطلب انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المغرب العربى الخمسة عديداً من الاصلاحات الجذرية على المستويين الرسمى وغير الرسمى وذلك بغية تطويره وإكسابه النجاعة والمردودية خدمة للتعاون فالتكامل المغاربى.

(٣-٣-١) على المستوى الرسمى:

هناك عدة عناصر أساسية لابد من دراستها نخص بالذكر أهمها:

– بعث دينار حسابى مغاربى موحد:

من الواضح أن التعاون النقدى والمالى القائم على أساس بعث عملة إقليمية موحدة

ذات سعر موحد بالنسبة للعملات الأجنبية هو أرقى مظاهر التعاون الجهوى والتكامل المغاربى. ذلك أن العملة الموحدة تكمن فى إنشاء سوق داخلية واسعة وآفاق إنمائية مالية واعدة وحركة سريعة استثمارية. كما أن دواعى بعث هذه الوحدة تنطلق من ضرورة وقاية الأرصدة الخارجية المغاربية من التقلبات النقدية الدولية وحماية المصارف والمؤسسات المالية من الخسائر المنجرة عن فروق أسعار الصرف وتشجيع انتقال رؤوس الأموال داخل البلدان المغاربية التى هى فى حاجة لها.

- تقوية المؤسسات المالية والنقدية:

تتميز المؤسسات المالية والنقدية المغاربية بضيق نطاقها وقلة التعامل فيما بينها وعزوف المؤسسات ورجال الأعمال عن الاقتراض من أسواق رأس المال متوسطة وطويلة الأجل، والميل إلى الاعتماد على التسهيلات المصرفية العادية وأيضًا لتوظيف منشآت التأمين والاستثمار لقسم كبير من أموالها فى الخارج، مما يخل بالسوق المالية الضعيفة أو المنعدمة. فلابد إذًا من إزالة هذه المعوقات برفع مستوى إنجاز المنشآت المالية والنقدية حتى يسهل التعامل فيما بينها. مما يتطلب تطوير المنظومة المالية المغاربية بإيجاد المنشآت المالية المختصة وتأمين سهولة انتقال الأموال بالسرعة اللازمة وتشجيع قيام شركات التعمير والتأمين المالية، مع تنمية أعمال الوساطة الرامية للحصول على القروض من الأسواق المالية، والتنسيق بين صناديق التنمية القطرية والبورصات باعتماد الإفصاح المالى ونشر المعلومات المالية لكل بلد. الشىء الذى يستدعى من الدول الكف عن اعتبار المشكلات المالية إحدى مقومات السيادة الوطنية القطرية.

- إنشاء صناديق الاستثمار:

حتى يكون التعامل بالأوراق المالية مجديًا وأكبر حجمًا، تصبح مهمة إنشاء صناديق الاستثمار المختصة فى جمع الادخار بكل أنواعه، سواء على المدى البعيد، أو المتوسط أو القريب ضرورة ملحة تتولى استثمار الأرصدة المالية والودائع المتوفرة لديها

قصد تكوين محافظ أوراق مالية للمنشآت المدرجة بالبورصات المغاربية، كما تتولى تحويل عائدات الاستثمار إلى أصحابها حسب اتفاقات تنظم مثل هذه العمليات. من جهة أخرى، على هذه المؤسسات تمويل المشاريع الضخمة ذات الجدوى الاقتصادية وتنمية أسواق القيم المنقولة وجمع الأموال من كافة البلدان المغاربية واستثمارها فى أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة باعتماد التنويع الجغرافى وبعث الثقة لدى المدخرين والمستثمرين خدمة للنمو والتعاون الاقتصادى.

(٣-٣-٢) على الصعيد غير الرسمى المغاربى:

لقد دعت مختلف الدراسات التى قامت بها المؤسسات المالية الدولية كالبنك العالمى إلى الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية قصد تكيفها مع واقع البلدان النامية وإكسابها العقلانية الاقتصادية وجعلها تتنافس والأنشطة الرسمية على أسس صحيحة ومجدية مما يفرض:

– تحسين الأطر القانونية بتمكين العاملين فى الأنشطة غير الرسمية من الاقتراض من المؤسسات المصرفية والمالية وذلك بسن قوانين تحمى المقرضين من المخاطر المتأتية من التغير الفجائى لهذه الأنشطة السلعية.

– تحسين العلاقة بين الأشكال المختلفة للتمويل الرسمى وغير الرسمى بتطوير الخدمات المالية المعروضة والزيادة من نوعية المعاملات غير الرسمية وإلحاقها بالمؤسسات المختصة الرسمية.

– تشجيع الوساطة المالية الرسمية لمراعاة الأنشطة غير الرسمية باعتماد شروط يسيرة بالنسبة لأسعار الإسقاط ومنح الائتمان المناسب لمختلف الشرائح الاجتماعية فى الأنشطة المذكورة وإدخالها فى سيرورة الابتكارات المصرفية الجديدة. مما سيجلب رؤوس الأموال المكتنزة نحو ودائع القطاع المصرفى والمالى ويقلل من جمودها وعدم استثمارها فى المنظومة الإنتاجية.

الخاتمة:

إذا كانت المبادلات التجارية البينية المغاربية، القاعدة الأساسية لكل تحرك فردى ولأى انتقال مالى، ضعيفة جداً بحيث لا تبلغ نسبتها فى المتوسط ٤٪ من التجارة الخارجية الرسمية المغاربية، فإن الانتقال غير الرسمى للأشخاص والأموال فى هذه المنطقة العربية يبدو مميزًا وهامًا كما أكدت ذلك كل الدراسات الميدانية الحدودية والتى أبرزت بوضوح تام سعة هذه الظاهرة خاصة ابتداء من نهاية فترة الثمانينات. فالمنتجات المتبادلة هى فى الحقيقة سلعًا مستوردة ومصدرة ثانية، أيضًا سلعًا وطنية مغاربية وعربية لم تتمكن من دخول الأسواق المغاربية بصورة رسمية منظمة من جراء العراقيل والحواجز القانونية المفروضة أمامها.

إن بلدان المغرب العربى تعتبر والحالة هذه، مجالاً للعبور لبعض المنتجات الاستهلاكية والتجهيزية المدعمة من طرف البلدان المعنية والتى تشبع حاجات المستهلكين الوسيطيين والنهائيين المغاربة المختلفة والمتكاملة فى آن واحد. فكثافة التدفقات السلعية والخدمية المتبادلة بين الأشخاص فى البلدان المغاربية الخمسة لها عديد من التفسيرات التى تبدو مرتبطة بعضها ببعض منها:

- الندرة الكمية والكيفية لبعض المنتجات فى أسواق السلع والخدمات للبلدان المغاربية كقلتهم فى الجزائر وموريتانيا وكثرتهم فى ليبيا وارتفاع أسعارها فى المغرب وتونس.

- الفوارق السعرية للمنتجات المتنوعة من بلد لآخر بحيث تبدو أسعار الأسواق غير الرسمية أقل ارتفاعًا منها فى الأسواق الرسمية.

- تحرك سريع ومتزايد للأشخاص الذين يعملون فى الأنشطة غير الرسمية حيث تفيد الأرقام أن حوالى ٢٠,٠٠٠ شخص يخترقون يوميًا الحدود الليبية التونسية وأن ٤٠,٠٠٠ شخص يتنقلون بين الجزائر والمغرب يوميًا رغم التضييقات القانونية ويكون هؤلاء من فئات عمرية شبابية أقل من عشرين سنة.

– وجود سعر صرف موازٍ فى السوق النقدية غير الرسمية أقل بكثير من سعر الصرف الرسمى المعمول به لدى البنوك والمصارف.

فعلى الصعيد الاقتصادى الجزئى، يتمكن المستهلكون من إشباع حاجاتهم بأقل الأثمان، ويستفيد المنتجون من السلع التجزيئية بأسعار متدنية جداً وفى غياب التراتيب الإدارية الكثيرة والمملة واللامجدية، وذلك بالرغم من الحيرة والغضب الذى يبديه متداخلو القطاع الرسمى أمام تنامى المنافسة غير الشرعية المهلكة غير الرسمية.

أما على الصعيد الاقتصادى الوسيطى، فإن المناطق الحدودية للبلدان المعنية تشهد حركية اقتصادية ومجالية مميزة فى ظهور وحدات اقتصادية جديدة، تستخدم اليد العاملة العاطلة فى المناطق النائية والمتخلفة والفقيرة. مما يقود إلى تحول فى الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية التقليدية عبر تطور البنى الأساسية كما هو الحال فى مدينة وجدة المغربية.

أخيراً، وعلى الصعيد الكلى، فإن للتجارة غير الرسمية آثاراً إيجابية على الاقتصادات المغاربية لما لها من دور فى التقليص من البطالة ومن ثقلها، ودفع سيرورة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وذلك رغم وجود بعض الآثار السلبية المتمثلة فى انخفاض حجم العملات الصعبة الأجنبية بالنسبة للبنك المركزى ونقص فى موارد الحكومة الضريبية، ودعم سلعى لبعض المنتجات التى تغادر البلد الأصلى المعنى بذلك صوب البلدان المجاورة. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن البلدان المغاربية الخمسة لاتستفيد بصورة متشابهة ومتساوية من الأنشطة غير الرسمية، ذلك أن تونس والمغرب هى البلدان التى تتمكن من التمتع من ربح صاف فى هذه المبادلات نظراً لما تجنيه من أسعار متدنية. بينما تعرف ليبيا والجزائر بعض الخسائر من جراء سياسات الدعم السلعية القوية وارتفاع أسعار صرف العملة المشط فيها.

ختاماً، نستطيع التأكيد بأن هناك عديداً من العناصر الهامة الواجب أخذها بعين الاعتبار من إشكاليات انتقال الأشخاص والأموال رسمياً وغير رسمى فى البلدان المغاربية، والتى تتمثل أساساً فيما يلى:

- العمل على اعتماد سياسات إقليمية مغاربية متناسقة فى مجالات انتقال الأشخاص والأموال والاستثمار وإيجاد التحويلات بين العملات الوطنية المختلفة بغية الوصول إلى وحدة نقدية مغاربية تجسيماً لمعاهدة مراكش.

- تحرير الاستيراد فى كل بلد مغاربى لكل السلع المغاربية والمتأتية من الخارج مع التنقيص تدريجيًا من سياسات الدعم السلعى وتسهيل تراتيب التصدير والاستيراد.

- تنسيق التعريفات الجمركية والضرائب غير المباشرة واعتماد سياسة مالية وضريبية واحدة والنهوض بالإنتاج الوطنى عبر سياسات متناسقة قطاعية سلعية وخدمية مع تنسيق السياسات السعرية فى مختلف البلدان المغاربية.

- تشجيع التحولات الاقتصادية الهيكلية المغاربية لإكسابها النجاعة والتكامل والحد من معوقات المنافسة غير المجدية التى تتعارض والاندماج الاقتصادى المغاربى الذى يبقى الهدف المنشود.

الهوامش والمراجع

١ – عبدالفتاح العموص – عبدالفتاح غربال وعبدالقادر شعبان: «حول الهجرة العربية إلى أوربا: بعض الملاحظات الاجتماعية والاقتصادية» مجلة الوحدة عدد ٨ مايو ١٩٨٥ – باريس – فرنسا.

٢ – سكاتساد: «النموذج الاقتصادى للهجرة الدولية» ماك ميلان لندن ١٩٦٢ – بريطانيا، باللغة الإنجليزية.

٣ – طورادو: «دراسة نقدية لنماذج الهجرة الدولية» ماك ميلان – لندن – ١٩٦٩ – بريطانيا، باللغة الإنجليزية.

٤ – لوكاس: «السمات الأساسية للهجرة البريطانية صوب الولايات المتحدة الأمريكية» دراسة وردت لماك ميلان – لندن سنة ١٩٧٤ – بريطانيا، باللغة الإنجليزية.

٥ – عبدالفتاح العموص: «التحرك البينى لليد العاملة بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى – مجلة بحوث اقتصادية عربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية – خريف ١٩٩٣، القاهرة.

٦ – أخذت هذه البيانات الاحصائية من ديوان العاملين بالخارج والهجرة وبتصرف – تونس – ١٩٩٦.

٧ – A.R.D.E.S - F.E.S. "Le commerce Informel Intermaghrebin Imprimédia - Sfax - 1992 - Tunisie.

٨ – A. R.D.E.S - F.E.S : Op. Cit. 1992

٩ – Saïd Difallah Miloud: "De la Dynamique du Commerce Informel de Biéns et Services au Maghreb: Le cas des échanges dans les zones froltieres Tuniso - Lybiennes.

١٠– A. R. D.E.S - F.E.S.: Op. Cit. 1992

Saïd Difallah Miloud: Op. Cit.

١١- A. AMMOUS, A. CHAABANE: "Les mécanismes monétaires et financiers du commerce informel Inter - Maghrébin: L'exemple des régions frontalières Algero - Marocaines": A.R.D.E.S. - F.E.S. Op. Cit.

١٢- Benabid et Khrouz: "Les taux de change informels Marocains". Séminaire Maghrebin de Sfax sur le Commerce Informel Maghrebin - A.R.D.E.S. - Sfax 1991 - Tunisie.

١٣- Benabid et Khrouz: Op. Cit. 1991.